لجنة الأحزاب .. ! !

بقلم : احمد طلعت

لقد حان الوقت لاعادة النظر فيما يسمى (لجنة شئون الاحزاب السياسية) بعد ان اثبتت اللجنة انها اداة من ادوات الحزب الحاكم لتعطيل المسار الديمقراطى ، ووضع القيود على قيام الاحزاب السياسية ، وتصورت انها القادرة - وحدها - على تنظيم الحياة السياسية فى مصر .

ومعروف ان لجنة شئون الاحزاب تتكون من سبعة اعضاء ، اربعة منهم - رسميا - فى الحزب الحاكم ، اما الثلاثة الآخرون فهم موظفون يتقاضون مكافاتهم من الحزب الحاكم وان كانوا لاينتمون اليه رسميا ، وهم - على كل الاحوال - لايمثلون الا (اقلية) من اعضاء اللجنة .

ومعروف انه وفقا لنصوص الدستور القائم - رغم تحفظنا على هذه النصوص - فان النظام السياسى فى مصر يقوم على اساس تعدد الاحزاب ، وان مهمة لجنة شئون الاحزاب هى مجرد مهمة (تنظيمية) اى ان الاصل هو الاباحة والاستثناء هو التقييد ، لكن اللجنة قد مارست عملها - منذ اليوم الأول - على اساس يعاكس تماما ما ورد فى الدستور ، واعتبرت ان الاصل (الرفض) والاستثناء هو الموافقة على قيام الاحزاب الجديدة .. ! !

وقانون الاحزاب ذاته يحتاج الى مراجعة شاملة ، فهو يطلب من الاحزاب الجديدة مجموعة من التناقضات لا يقدر عليها الا (البهلوانات) فى السيرك ، وليس رجال السياسة فى مجال الخدمة العامة . !

فالقانون يطلب من الاحزاب الجديدة ان تكون برامجها متفقة مع نصوص الدستور القائم ، وهو فى نفس الوقت يلزمها بان تكون برامجها مختلفة عن الاحزاب القائمة ومتمايزة عنها .. ! !

والقانون يطلب هذا الاختلاف وهذا التمايز لكنه يفرض على الاحزاب الجديدة ان تكون مؤمنة بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ومعاهدة (كامب دافيد) ومايسمى المكاسب الاشتراكية ... مع ان الاشتراكية نفسها قد اصبحت فى خبر كان .. ! !

والقانون يلزم الاحزاب الجديدة ان يكون من بين مؤسسيها نسبة لاتقل عن ٥٠ ٪ من العمال والفلاحين ، مع ان نسبة العمال والفلاحين هذه قد اصبحت موضع مراجعة من الاحزاب القائمة جميعها بما فيها الحزب الوطنى الحاكم .. ! !

ولجنة الاحزاب السياسية تعترض على قيام الاحزاب الجديدة لأتفه الاسباب الشكلية دون ان تكلف نفسها مشقة المناقشة والحوار مع المؤسسين لهذه الاحزاب حتى يمكنهم استيفاء الشكل المطلوب ، فاللجنة (ترفض) وعلى المتضرر ان يلجا للقضاء ... ! !

وقد حان الوقت لكى تعرف لجنة الاحزاب حقيقة دورها ، وحقيقة وضعها من النصوص الدستورية ، فهى لجنة (للتنظيم) وليست لجنة لاصدار (الفرامانات) السلطانية التى تهدر بها كل قيمة للنصوص الدستورية .

ويجب ان تفهم لجنة الاحزاب انها تعمل فى اطار الدستور ، وليست سلطة فوق الدستور .

واذا كانت اللجنة تتصور انها فوق الدستور ، فلابد من تغيير قانون الاحزاب السياسية ذاته حتى يتضح للجنة دورها ، ان كان لها دور على الاطلاق .

اننا نحارب (البيروقراطية) فى كل موقع من مواقع العمل ، ويجب ان نبدا بمحاربة البيروقراطية فى لجنة شئون الاحزاب السياسية اذا اردنا للمسار الديمقراطى فى مصر ان يتخذ طريقه الصحيح وان يتطور بالعملية الديمقراطية باكملها كما يريد الدستور لها ان تكون .

ويكفى ان نعلم ان رفض لجنة شئون الاحزاب السياسية لقيام عشرات الاحزاب الجديدة ، قد ادى الى مانراه الآن فقدان الثقة فى الديمقراطية ذاتها ، وتزايد السلبية لدى الملايين من المواطنين ، وانتقال العمل السياسى بعيدا عن اطار الشرعية .

لقد اصبح الذين يحركون الشارع السياسى الآن (وبفضل) لجنة شئون الاحزاب ، هم الذين يعملون فى الظلام ، ويمارسون نشاطهم فى الازقة والحارات ، ويناصبون قوات الأمن اشد العداء .

لقد حان الوقت لاعادة الثقة فى الديمقراطية ، فان هذه (الثقة) هى البديل الوحيد للعمل فى الظلام ، والطريق الوحيد للقضاء على السلبية التى تسيطر الآن على ملايين المواطنين ، وتعيدهم الى العمل الجاد والنشيط داخل اطار الشرعية . ونحن نرجو ان يأخذ (الرجل الفاضل) الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى زمام المبادأة قبل ان يحكم التاريخ على لجنة الاحزاب حكما لايحبه .. ولايرضاه لتاريخه الطويل .. ! !